رؤيـــة VISION 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـر
القطاع المالي

التقرير السـنوي لبرنامـج تطويـر الـقطاع المـالي لعام 2021

”المملكة عازمة على تعزيز مستويات النمو والازدهار من خلال التمكين والاستثمار في قطاعات جديدة“

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان
بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله

"طموحنا أن نبنيَ وطناً أكثر ازدهاراً يجد فيه كل مواطن ما يتمناه"

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية و التنمية
حفظه الله

المحتـــــوى

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 5

كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 7

تطلعات 2022 11

التقنية المالية 16

تطوير السوق المالية 28

سوق أدوات الدين 33

التنظيمات في القطاع المالي 45

المنشآت الصغيرة والمتوسطة 59

التثقيف المالي 65

كلمة رئيـــس لجنـة برنامـج تطويـر القطاع المـــــالي

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

عام آخر من الإنجازات والتحديات يشهده القطاع المالي السعودي، ليثبت مجدداً مرونته الفائقة ومتانته واستقراره وتوازنه، فضلاً عن المساعي المتواصلة والجهود المضاعفة التي يبذلها شركاء برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيق الاستقرار المالي، من أجل مواكبة التحولات الكبرى التي تعيشها المملكة في السنوات الأخيرة، منذ إطلاق رؤيتها المباركة 2030 ومستهدفاتها الواعدة، وفي مقدمتها بناء اقتصاد مزدهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظهما الله-.

وللوصول إلى مجتمع حيوي فعّال، تستهدف الرؤية إنجاز العديد من الإصلاحات الهيكلية لاقتصاد المملكة، التي نجحت بفضل من الله ثم بفضل التوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة، في تذليل الكثير من التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي ككل، والاقتصاد السعودي بشكل خاص، وذلك من خلال تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي المنبثقة من رؤية 2030م، خاصة فيما يتعلق بتمكين قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والاستثمار، من خلال تطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما يتسق مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

وترجمة لهذه الأهداف، ضاعفت القطاعات المعنية جهودها خلال العام 2021، ونجحت في تحقيق عدة إنجازات أبرزها: اعتماد استراتيجية التقنية المالية ضمن أعمال البرنامج التي تسعى لتطوير نشاط قطاع التقنية المالية، والدفع نحو الابتكار في الخدمات المقدمة، كما تم تدشين نظام المدفوعات الفورية (سريع)، إضافة إلى زيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى نسبة 57% لعام 2021م من إجمالي عمليات الدفع في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة التي حددت بـ 55% للعام 2021م، كذلك تم الترخيص لبنكين رقميين محليين، بالإضافة إلى إطلاق سياسة المصرفية المفتوحة التي بدورها ستعزز الثقة في كل من العملاء والمشاركين في السوق من البنوك، وشركات التقنية المالية، والجهات المالية الأخرى، وأصحاب المصلحة، حيث تؤدي جميع هذه الأطراف دوراً محورياً في رحلة الابتكار والشمول المالي.

كما شهدت السوق المالية السعودية زيادة في وتيرة الإدراج، حيث تم إدراج وطرح 20 شركة خلال العام الماضي، ليرتفع عدد الشركات المدرجة إلى أكثر من 220 شركة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على زيادة عمق واتساع السوق المالية السعودية، ونمو شركات القطاع الخاص واستدامتها، كذلك ساهم التطور الملموس في سوق الصكوك وأدوات الدين في انضمام السوق المالية إلى مؤشر «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، مما سيؤثر بالإيجاب على توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية، وتحسين مستويات السيولة فيها.

وحققت المملكة المرتبة الـ 12 في مؤشر توافر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي، كما تقدمت إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي قيمة الاستثمار الجريء، مستحوذة على 21% من إجمالي قيمة الاستثمار. علاوة على ذلك شهد العام الماضي أيضًا إعلان شركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع" عن تفعيل الربط مع «كلير ستريم»، مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، لتتيح للمستثمرين الدوليين الاستفادة من خدمات مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (ICSD)، مع إمكانية الاستثمار في سوق الصكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في تداول السعودية.

وإنني إذ أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والعرفان لجميع منسوبي شركاء البرنامج على جهودهم المخلصة في إحدى أكثر الفترات المليئة بالضغوط والتحديات، لأؤكد أننا عازمون على المضي قدماً نحو مواجهتها، والعمل على مواصلة تحقيق الإنجازات والتطلعات، بما يسهم في تطوير القطاع المالي، وتمكين المملكة العربية السعودية، لتكون ضمن أكبر المراكز المالية عالمياً بحلول عام 2030م.

محمد بن عبدالله الجدعان

كلمة أعضـــاء لجنـة برنامـج تطوير القطاع الـــــــمالي

"خلال العام 2021، عملت الوزارة على دعم برنامج تطوير القطاع المالي من خلال إضفاء وجهة نظر الأسواق، ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة تعزز نمو الاستثمارات المحلية. كما اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تسعى إلى زيادة قيمة وجودة الاستثمار في المملكة، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 في مختلف القطاعات ذات الأولوية مع إسناد دور أكبر للقطاع الخاص، ودعم القطاعات الاستراتيجية، والارتقاء بالاستثمار لتعزيز الابتكار، والمساعدة في تطوير المحتوى المحلي.الجدير بالذكر أن الاستراتيجية تشمل أربع ركائز إحداها ركيزة التمويل التي تهدف إلى إزالة العوائق المالية للاستثمار،من خلال إنشاء نماذج لشركات تمويل جديدة، وإنشاء صناديق تنموية متخصصة في القطاعات الاقتصادية الرئيسة، واستحداث منتجات تمويل جديدة، وتحويل المملكة إلى مركز رئيسي يقدم مجموعة واسعة من خيارات التمويل المبتكر للمستثمرين. كما تعمل الوزارة بالتعاون مع البرنامج على تحديد التقاطعات بين الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وبرنامج تطوير القطاع المالي، لاسيما فريق عمل المركز المالي، لتعزيز دور القطاع المالي في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة".

وزير الاستثمار
معالي المهندس / خالد الفالح

"يمر الاقتصاد السعودي بمراحل تعافٍ من الجائحة نظير السياسات والإجراءات، ألتي اتخذتها الجهات التنظيمية والرقابية في المملكة، بالرغم من استمرار التحديات التي تواجه بعض الاقتصادات العالمية. وانطلاقًا من حرصه على تعزيز هذا التعافي، استمر البنك المركزي السعودي في توفير الدعم غير المباشر للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال ضمان وفاء القطاع المالي بمتطلبات السلامة المالية، وتسهيل ممارسة الأعمال للقطاعات المالية بتوفير الإطار العام للحوكمة المالية، إضافة إلى دعم التطور التقني للقطاع المالي، حيث تم تدشين نظام المدفوعات الفورية (سريع)، والترخيص لبنكين رقميين محليين، وإصدار سياسة المصرفية المفتوحة. كذلك أولت القيادة الرشيدة اهتمامًا خاصًا بدعم القطاع المالي، وذلك من خلال الموافقة الكريمة على نظام المدفوعات وخدماتها، وتحديث بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني؛ لدعم وتحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، والوصول إلى تطلعات رؤية المملكة 2030".

محافظ البنك المركزي السعودي
معالي الدكتور / فهد المبارك

"تتواصل جهود هيئة السوق المالية لتطوير القطاع المالي بما يمكّنه من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد الوطني لتحقيق رؤية المملكة 2030، حيث شهدنا خلال عام 2021م ارتفاعا في وتيرة الإدراجات في السوق المالية، وأثر ذلك في دعم زيادة عمق واتساع السوق المالية السعودية، ونمو شركات القطاع الخاص واستدامتها، والتطورات الملموسة في سوق الصكوك وأدوات الدين، مما ساهم في انضمام السوق المالية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، وأثر ذلك في توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية، وتحسين مستويات السيولة فيها، كما استمر العمل على تعزيز الاستثمار المؤسسي، وتطوير صناعة إدارة الأصول، وتسهيل التطوير في حلول البيانات، والتقنية المالية لمواكبة الثورة التقنية المتسارعة في القطاع المالي".

رئيس مجلس هيئة السوق المالية
معالي الأستاذ / محمد القويز

"شهد عام 2021 نموًا في التمويل الإقراضي والرأسمالي، وضمان التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، إذ بلغت قيمة ضمانات التمويل المقدمة من برنامج كفالة أكثر من 12 مليار ريال، استفادت منها 5178 منشأة. فيما تم صرف أكثر من 377 مليون ريال لـ 527 منشأة في مبادرة الإقراض غير المباشر، في حين استفادت 317 منشأة من الشركة السعودية للاستثمار الجريء، بإجمالي مبالغ وصلت إلى 298 مليون ريال".

محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
سعادة المهندس / صالح الرشيد

"يسعى صندوق الاستثمارات العامة بوصفه شريكاً استراتيجياً لبرنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم نمو القطاع المالي، وتحقيق أهداف رؤية المملكة (2030)، وذلك من خلال استثمار الصندوق في المؤسسات المالية والشركات المدرجة والعديد من الأدوات المالية في السوق المالية السعودية، وطرح عدد من شركات محفظته للاكتتاب العام، بما يؤدي إلى إعادة تدوير رأس المال، وتوسيع وتنمية السوق المالية السعودية، إضافة إلى تفعيل مشاركة المؤسسات المالية في دعم وتمويل خطط الصندوق ومشاريعه".

رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة
سعادة الأستاذ / فهد السيف

"تغلبت منظومة القطاع المالي على العديد من التحديات في ظل استمرار تداعيات جائحة (كوفيد - 19). بفضل من الله ودعم قيادتنا الحكيمة وشركاء برنامج تطوير القطاع المالي، نسعى إلى استكمال تحقيق مستهدفات وإنجازات البرنامج على مستوى القطاع المالي، ونطمح إلى مواصلة الجهود، وتحقيق تطلعات عام 2022م".

أمين لجنة برنامج تطوير القطاع المالي
سعادة الاستاذ / فيصل الشريف

تطلـــــــعات 2022

تطلعات القطاع المالي 1/3

إطلاق المنتج الادخاري الأولي المدعوم من الحكومة

تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتقديم منتجات ادخارية لأهداف مختلفة

يسعى البنك المركزي لإطلاق استراتيجية التقنية المالية (Fintech) التي من شأنها تعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية

إصدار قواعد إدارة مخاطر السيولة لشركات التمويل بهدف تعزيز إدارة مخاطر السيولة لشركات التمويل للمساهمة في استقرار ونمو القطاع

منح التراخيص لشركات التقنية المالية لممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، الوساطة الرقمية للتمويل

تحديث أنظمة التمويل لمواكبة التطورات في قطاع التمويل ومستجداته ومعالجة الإشكالات والثغرات النظامية، والتّوسع في صلاحيات البنك المركزي لضبط القطاع

إطلاق المرحلة الثانية من نظام المدفوعات الفورية "سريع" ، حيث سوف تشمل المرحلة الثانية العديد من الخدمات الإضافية للنظام

تطلعات القطاع المالي 2/3

إطلاق سياسة المصرفية المفتوحة التي تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاء بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية

إدراج 24 شركة في السوق المالية السعودية عام 2022م

رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 25.6% بنهاية العام 2022م، وذلك عبر تنويع المنتجات المتاحة في السوق المالية السعودية وتسهيل متطلبات إصدار ترخيص إدارة الاستثمار، وتطوير اللوائح ذات العلاقة بالصناديق الاستثمارية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 16% بنهاية العام 2022م

تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 18.7% بنهاية العام 2022م، من خلال العمل على عدد من المبادرات الاستراتيجية أبرزها: العمل مع الجهات الحكومية لمعالجة آلية احتساب الزكاة على الأوراق المالية بهدف تحفيز الإصدار والتداول، وإعداد الإطار التنظيمي للإدراج المباشر للصكوك وأدوات الدين

تطلعات القطاع المالي 3/3

إطلاق بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى المساهمة في سد الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم برامج تمويلية بشكل مباشر وغير مباشر

التوسع في مبادرة الإقراض غير المباشر والتي توفر السيولة النقدية لشركات التمويل لتعزيز دورها في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوسع في المنتجات المدعومة من الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كورونا وتسريع التعافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل مبادرات التمويل المضمون مع البنك المركزي السعودي وصندوق التنمية الوطني مع برنامج ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة)

إطلاق البرامج الاستثمارية الجديدة للشركة السعودية للاستثمار الجرئ شاملة صناديق مسرعات الأعمال واستديوهات الشركات الناشئة، وصناديق الدين الجرئ، وصناديق الدين

إطلاق خطة الاقتراض السنوية التي أعدها المركز الوطني لإدارة الدين للعام 2022م كبيان عام لسياسته المالية موضحة صافي احتياجات الحكومة من التمويل خلال السنة المالية وكجزء من مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين لتحسين ظروف السوق المحلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات، سيتم نشر خطة الاقتراض السنوية للعام 2022م متضمنة جدول إصداراته المحلية التي تتناسب مع أيام عمل السوق الدولية فيما يتعلق بإعلانات الإصدار ومواعيد التسوية

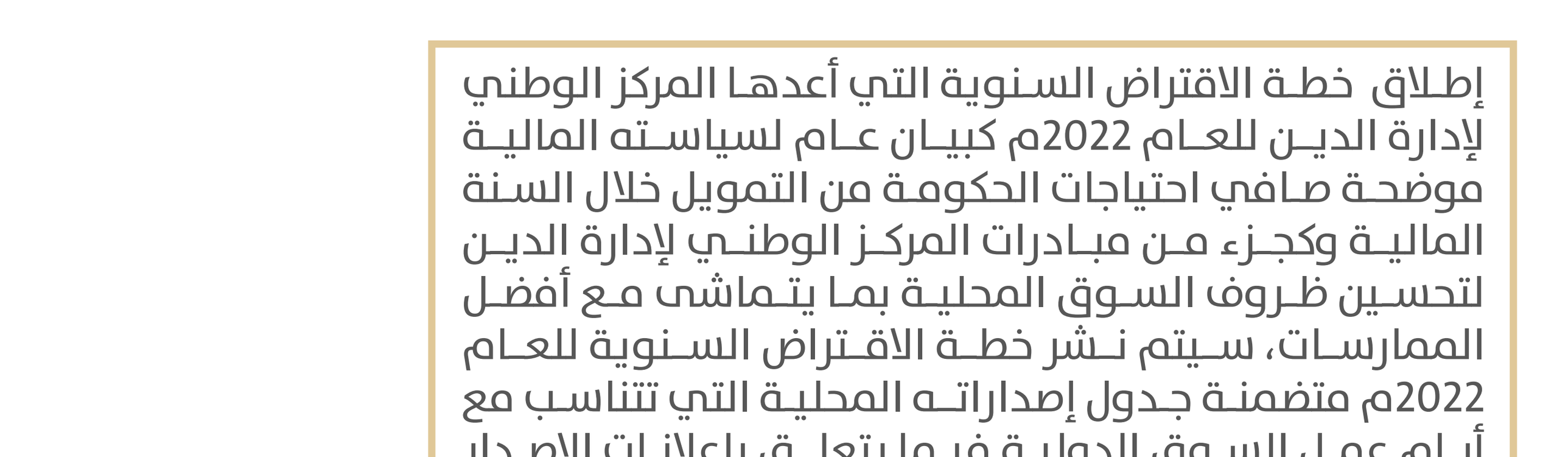

الإنـــــــجـــازات

التقنيـــــــة الماليـــــــة

الترخيص لبنكين محليين رقميين

صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنكين رقميين محليين عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay) لتصبح بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأسمال يبلغ 2.5 مليار ريال (بنك إس تي سي)، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين بقيادة شركة عبدالرحمن بن سعد الراشد وأولاده لتأسيس بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأسمال يبلغ 1.5 مليار ريال (البنك السعودي الرقمي).

البنـــــك الـــــمركزي السـعودي يدشــن نظــام المدفوعــات الفوريــة "سريـــــع"

يمُثّـل نظـام المدفوعـات الفوريـة "سريـع" قيمـة مضافـة ونوعيـــة لقـدرات البنيــة التحتيــة الوطنيــة للمدفوعــات، مواكبـاً رحلـة التطـوّر التــي يشـهدها قطـاع المدفوعـات الوطنيــة في المملكــة منــذ أكــثر مــن ثلاثــين عامــاً.

إن تدشــين نظــام **"سريــع"** يـأتي ضمــن سلســلة مبــادرات يقودهــا البنــك المركــزي؛ للارتقــاء بمنظومــة المدفوعــات الوطنيــة، وتطويــر بنيتهــا التحتيــة لتحقيــق الشــمول المــالي،

إلى جانــب أن أنظمــة المدفوعــات الوطنيــة تــؤدي دوراً رئيســاً في تعزيــز ريــادة المملكــة في القطــاع المــالي، وتسـهم في توفـير خيـارات دفـع آمنـة ومتطــوّرة، تلبّــي احتياجــات مختلــف الشرائــح، وتزيــد مــن فعاليــة دوران السـيولة في النظـام المـالي، وتقلـل الاعتــماد عــلى التعامــلات النقديــة ومــا يصاحبهــا مــن تكاليــف تشــغيلية، وتســهل إجــراءات الدفــع والتحصيــل، وتزيــد التعامــلات الإلكترونيــة، إلى جانب أهميتهــا في دفــع مســيرة التحــوّل الرقمــي في المملكــة عــبر زيــادة حجم التعامــلات الماليــة الإلكترونيــة.

حصة المدفوعات الإلكترونية تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

حققت حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة – الأفراد (Retail Payments) نسبة 57 بالمئة لعام 2021م من إجمالي كافة عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية المملكة 2030 - والتي حددت بـ 55 بالمئة للعام 2021م.

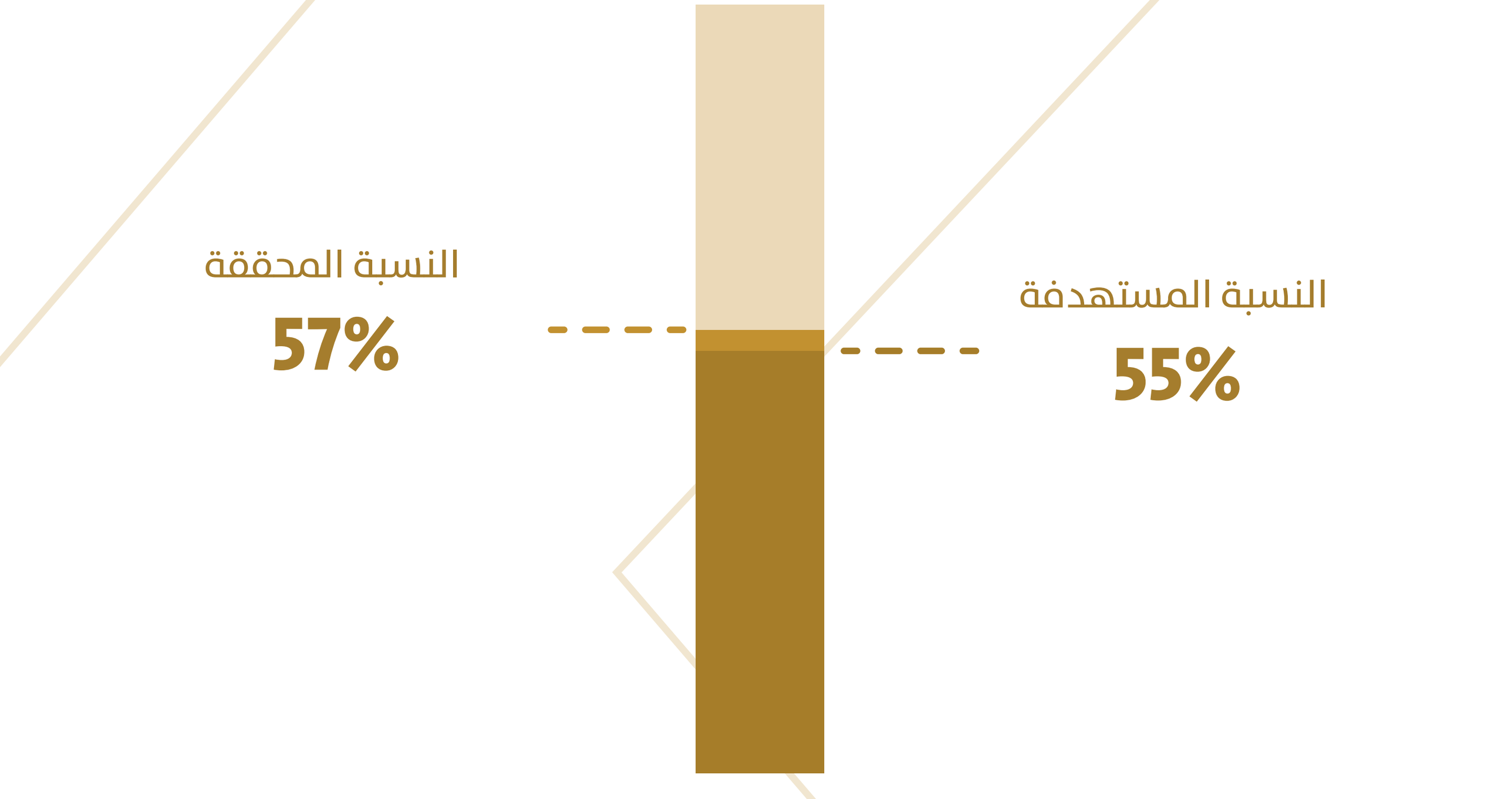

يعمل البنك المركزي - في ظل توجيهات القيادة حفظها الله - على تعزيز نهجه في التوسع في قطاع المدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي في المدفوعات؛ وتطوير البنية التحتية الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، حيث يأتي هذا الإنجاز في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، ومن خلال تنفيذ الخطط الإستراتيجية للبنك المركزي لقطاع المدفوعات، الهادفة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي؛ للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70 بالمئة بحلول عام 2025م، إضافة إلى تضافر الجهود مع القطاع الحكومي والخاص في القطاع المالي؛ لتنفيذ العديد من المبادرات الداعمة لرقمنة المدفوعات، إلى جانب المبادرات ذات العلاقة بتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار، وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية بقطاع المدفوعات في المملكة.

عـــدد أجـــهزة نقـــاط البيـــع يتخطى حاجز المليون في المملكة

تخطـي عـدد أجهـزة نقـاط البيـع داخـل المملكـة حاجـز المليـون جهـاز، متوافـرة لـدى منافـذ البيـع التجاريـة في أكـثر مـن 180 مدينـة وقريـة.

أن تجـاوز عـدد أجهزة نقـاط البيع في المملكـة حاجز المليونٍ جهـاز يشـير إلى زيـادة قناعـة المسـتهلكين والمتاجـر معًـا في الاعتـماد عـلى وسـائل الدفـع الرقمـي في تعاملاتهـم اليوميـة، وهـو مـا يدعم بشـكل مباشر العمل عـلى توجهات القيـادة -حفظهـا اللـه- في رقمنـة الاقتصـاد السـعودي، حيـث تعـد أجهـزة نقـاط البيـع أحـد أبـرز الممكنـات لتحقيـق أهـم الأهـداف الإسـتراتيجية لبرنامـج تطويـر القطـاع المـالي لنمـو رقمنـة المدفوعـات، وزيـادة قاعـدة انتشـارها في كافـة القطاعـات التجاريـة بالمملكـة.

شـهد عـام 2021م نمـواً في أجهـزة نقـاط البيـع بنسـبة تتجـاوز 40 في المئـة، حيـث ارتفـع عـدد الأجهـزة مـن 721 ألـف جهـاز بنهايـة عـام 2020م ليتجـاوز حاجـز المليـون جهـاز بنهايـة العـام 2021م، وتتزامـن هـذه الزيـادة مـع نمـو كبـير في العمليـات المنفـذة مـن خـلال أجهـزة نقـاط البيـع بنسـبة 80 في المئـة، حيـث بلـغ عـدد عمليـات أجهـزة نقـاط البيـع أكـثر مـن 5 مليـاراتٍ عمليـة بنهايـة عـام 2021م، مقارنـة بـ 2.8 مليـار عمليـة في 2020م".

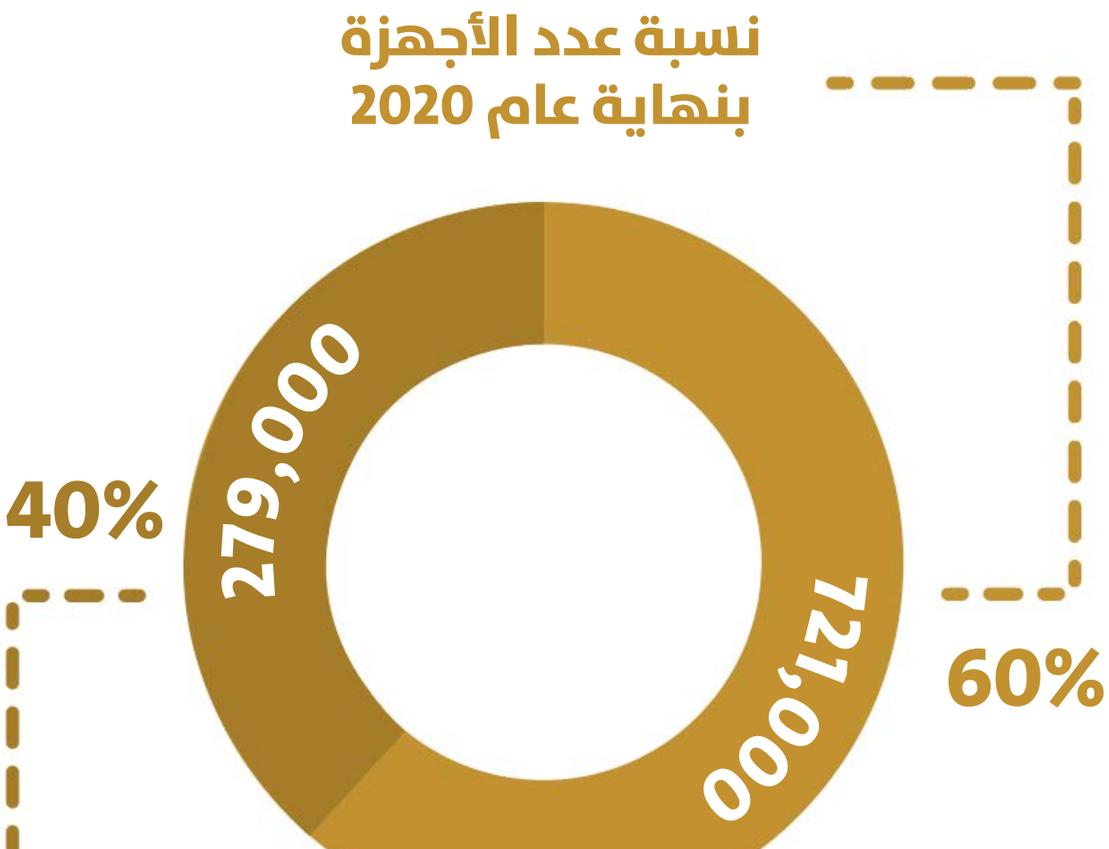

المملكة تسجل أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)

تصدّرت المملكة العربية السعودية في تسجيلها أعلى معدل في تبنّي المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنسبة 94% على مستوى دول الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ وكندا، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أن تقدم المملكة على هذه الدول يأتي في إطار الرؤية الإستراتيجية للبنك المركزي السعودي، والتي انطلقت من مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030؛ الهادف إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل التعامل النقدي للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70% من إجمالي عمليات الدفع بحلول 2025م، ولتحقيق هذه المستهدفات تبنّى البنك المركزي المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، وتم تنفيذها على أرض الواقع منذ العام 2016م، بعد التأكد من مستوى الأمان، وظهور المواصفات القياسية العالمية لها، والتي كانت بمثابة خطوة استراتيجية؛ لتسريع وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

إطلاق برنامج مسرّعات لدعم نمو شركات التقنية المالية (Fintech) الناشئة

صمم البرنامج لنقل أفضل الممارسات والأدوات والموارد المتاحة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية لتطوير وتوسيع نطاق أعمالها القائمة في المملكة العربية السعودية. تم تخريج 10 شركات، مع إتاحة الفرصة لهم لعرض المشاريع للمستثمرين المحليين والشركاء والإعلاميين ومجتمع التقنية المالية، وذلك بعد 3 أشهر من التدريب المكثف عن طريق ورش العمل والجلسات الاستشارية التي ساعدتهم في تطوير استراتيجية منتجاتهم.

الترخيـص لـ ٥ شـركات تقنيـة ماليـة في عام 2021

بلـغ عـدد الـشركات المرخـص لهـا مـن قِبـل البنـك المركـزي السـعودي لعـام 2021 عـدد خمـس شركات وبذلـك يصبـح

عدد الشركـــــات المـــــــرخصة

18

شركة

14 شركـــة لتقديـم خدمـــــات المدفوعـــات

4 شركـــات تعمـل في مجـــال التأمـــين والتمويـــل

وتـأتي هـذه الخطـوة، انطلاقـا مـن دور البنـك المركـزي الداعـم لتمكـين قطـاع التقنيـة الماليـة بالسـماح بدخول أنشـطة جديـدة لتعزيـز ودعـم القطـاع، وجـذب شريحـة جديدة من المسـتثمرين والـشركات للعمـل تحـت إشرافـه.

34 شـــركة

تقنيـة ماليـة مصرحة في البيـــئةالتـــجريبية

تـم التصريـح لعـدد **(34) شركـة** تقنيـة ماليـة، وذلـك للعمـل تحـت مظلـة البيئـة التجريبيـة التشريعيـة داخـل البنـك المركـزي السـعودي؛ لتقديـم حلـول ابتكاريـة مثـل:

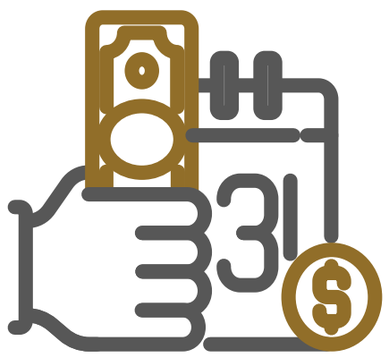

الحلـول الادخاريـة للأفـــــراد

المدفوعـــــات الـرقـــــمية

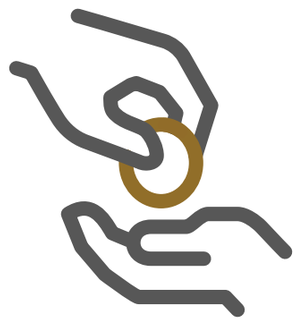

منصـات التمويـل الجماعـي بالديـن للمنشـآت الصغيرة والمتوســـــطة

خدمـــــة الدفـــع الآجـــــــل

حيـث تعمـل حاليـاً (خـلال عـام 2021م) 14 شركـة تقنيـة ماليـة تحـت مظلـة البيئـة التجريبيـة التشريعيـة.

تطـورات التقنية المالية

دعمت هيئة السوق المالية التقنية المالية من خلال خلق بيئة تشريعية وتنظيمية لمنتجات التقنية المالية في السوق المالية، وعملت على التطوير المستمر لاستقطاب نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي تفتح آفاق جديدة لتسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار سعياً منها لبناء كيانات اقتصادية تعزز من العمق والتنوع للقطاع المالي وتتماشى مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، وفي هذا الصدد أطلقت الهيئة خمسة دفعات لمختبر تجربة التقنية المالية منذ منتصف عام 2018م ويتم حاليًا تقييم طلبات الدفعة الخامسة.- كما تقدم على طلب تصريح ممارسة أعمال التقنية المالية حتى الربع الرابع من 2021م ما يقارب 242 متقدم حيث شهدت الدفعة الخامسة معدل نمو 59% في عدد المتقدمين بالمقارنة مع الدفعة السابقة، وقد وافقت الهيئة على منح 19 تصريح لتجربة التقنية المالية كما في الربع الرابع من 2021م، مقارنة بـ 15 تصريح كما في نهاية الفترة المماثلة من العام الماضي بمعدل نمو يقدر بـ 27%، ويضم مختبر التقنية المالية حاليًا 16 شركة مصرح لها تغطي 6 نماذج مختلفة لأعمال التقنية المالية. كما تستهدف الهيئة استمرار زخم التقدم لتصريح أعمال التقنية المالية وتقديم الدعم في التصريح لها بما يخدم تطوير قطاع التقنية المالية وتنوع نماذجها.

عدد شركات التقنية المالية المصرح لها:

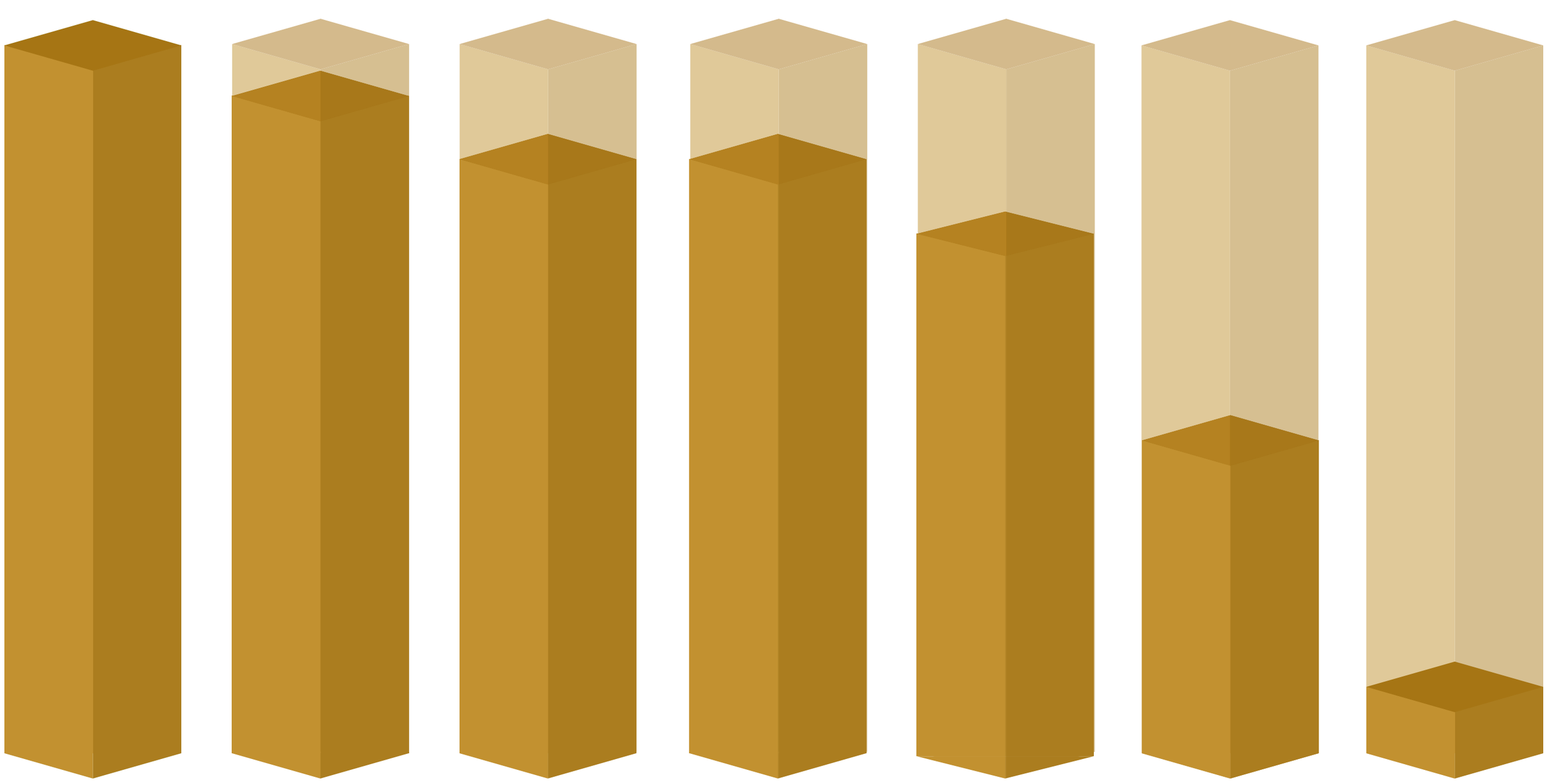

البنـــــك الـــــمركزي السـعودي يحصـل عـلى جائـزة التأثـير العالميـة نظـير جهـوده المتميـزة في التقنيـات الـمالية

حصــل البنــك المركــزي الســعودي عــلى جائــزة التأثــير العالمية 2021م (Global Impact Award 2021) التي تمنحها لجنــة البنــوك المركزيــة (Central Banking Committee) ضمــن جوائزهــا العالميــة للبنــوك المركزيــة في التقنيــات الماليــة والتقنيــات التنظيميــة (Central Banking RegTech & Fintech global award)، وتمُنــح هــذه الجائــزة للمنظــمات الإشرافيــة الماليــة المتميــزة، التــي أظهــرت قــدرة حقيقية عــلى الابتــكار والتطويــر ضمــن مجتمــع البنــوك المركزيــة عــلى مســتوى العــالم.

اعتماد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية

انطلاقا من دور هيئة السوق المالية في تنظيم وتطوير السوق المالية، وحرصاً منها على مواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية المناسبة، وسعياً منها إلى تطوير منتجات جديدة ودعم قطاع التقنية المالية (Fintech) في السوق المالية، فقد أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن باعتماد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية، وأن يُعمل بها من تاريخ نشرها.

وتهدف تعديلات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية إلى تحسين الإطار التنظيمي ليستمر في دعم ابتكارات التقنية المالية (Fintech) في السوق المالية في المملكة.

تطويـــــر السوق المالـــية

برنامج تطوير القطاع المالي

إدراج مجموعة من الشركات في السوق المالية

تدرك هيئة السوق المالية أهمية السوق المالية كقناة لبناء وتكوين رأس المال في دعم نمو الشركات واستدامتها، لذا تسعى الهيئة إلى زيادة وتيرة الإدراجات في السوق المالية ضمن مساعي دعم الاقتصاد، وتنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات التمويل لها.

حيث قامت الهيئة بالموافقة على طرح وإدراج 20 شركة خلال العام 2021م في السوق المالية، تضمنت 8 شركات أدرجت إدراج مباشر في السوق الموازي (نمو). ليرتفع عدد الشركات المدرجة في السوق المالية إلى 224 شركة.

توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة الأوراق المالية السويسرية

وقعت السوق المالية السعودية وبورصة الأوراق المالية السويسرية هذا الاتفاق في زيورخ أثناء "الحوار المالي" السعودي السويسري الثالث. وترأس الوفدان وزير المالية السويسري أولي ماورر ونظيره السعودي محمد الجدعان.

تضمنت أجندة الاجتماع بين الوفدين مناقشة قضايا مثل رقمنة الخدمات المالية المستدامة، والوصول المتبادل إلى أسواق البلدين، وإدارة الديون السيادية.

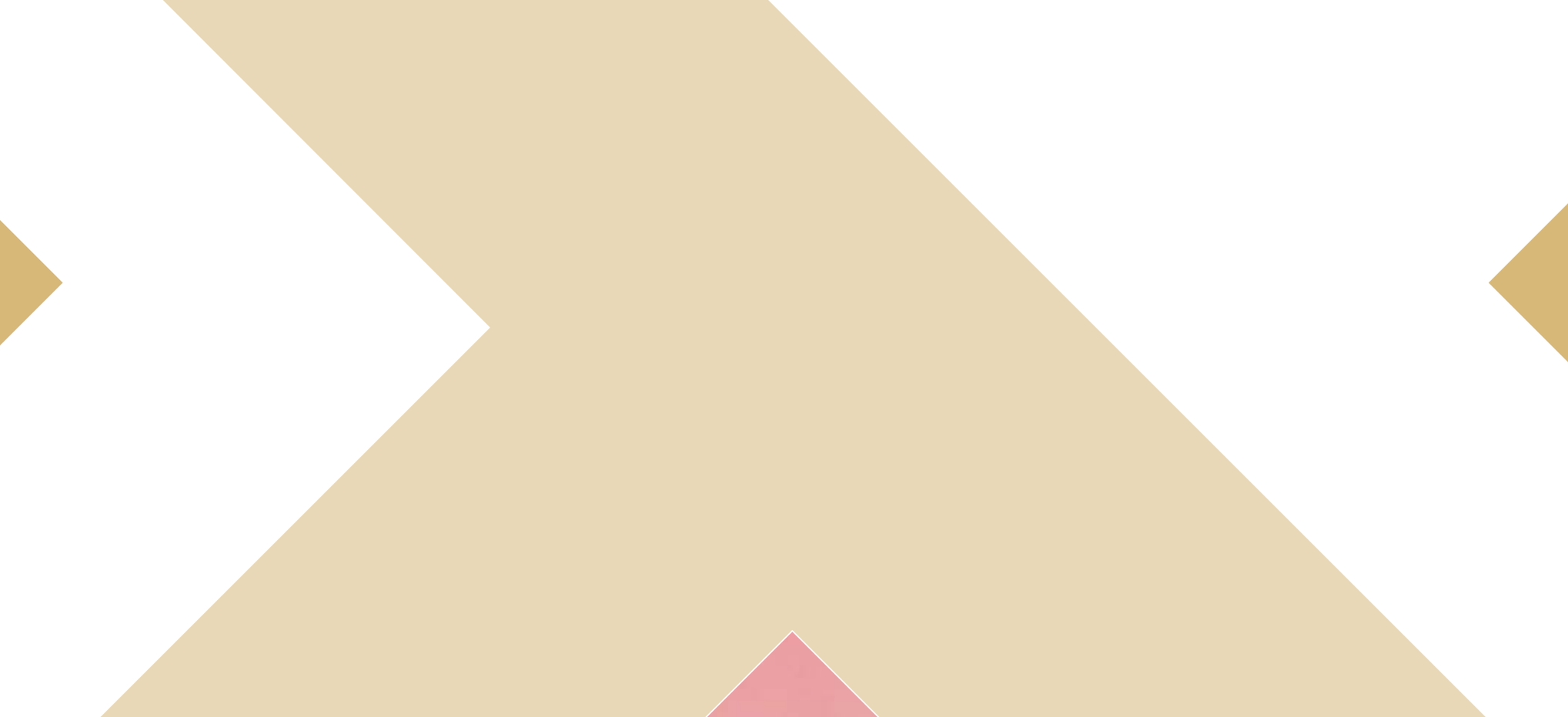

شراكة بين «كلير ستريم» و«إيداع» لربط السوق المالية السعودية بشبكة مستثمري «كلير ستريم»

قامت «كلير ستريم»؛ مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، بربط السوق المالية السعودية بشبكتها عبر إنشاء روابط مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية «إيداع»، لتيسير دخول المستثمرين الدوليين للسوق المالية السعودية. ويسمح ذلك لعملاء «كلير ستريم» المؤهلين بالوصول إلى تداول السعودية والاستثمار فيها.

برنامج تطوير القطاع المالي يقوم بأطلاق مؤتمر "حوارات القطاع المالي"

ناقش المؤتمر أهم القضايا المالية والمتغيرات الحالية والمستقبلية والتحديات الإقليمية والعالمية وموضوع الاستدامة وتحسين جودة الحياة وحماية البيئة والموارد الطبيعية وعالم الشركات. حيث عقد هذا المؤتمر بتنظيم من شركاء برنامج تطوير القطاع المالي (وزارة المالية، البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية).

سوق أدوات الدين

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ 108,753,651,000 ريال سعودي.

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية خلال العام 2021م وذلك وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ 108,753,651,000 ريال سعودي. مفصلة كالآتي:

- إدراج **أدوات دين** حكومية من فئة **جديدة** بقيمة إجمالية تبلغ **52,924,487,000 ريال** سعودي.
- إدراج **أدوات دين** حكومية من فئة **سبق إدراجها** بقيمة إجمالية تبلغ **55,829,164,000 ريال** سعودي.

ارتفاع حجم محفظة الدين السيادية للمملكة بحوالي 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال:

خلال عام 2021م ارتفع حجم محفظة الدين العام بحوالي 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال، أي ما يعادل 29.2%من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقارنةً بـ 32.5% لعام 2020م، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.9%، نتيجةً لثبات مستويات الدين والزيادة المتوقعة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م.

بقيمة تقارب 125 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يعلن عن اكتمال تنفيذ خطة التمويل للعام 2021م:

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين في ديسمبر الماضي عن اكتمال خطة الاقتراض السنوية للعام 2021م بقيمة وصلت إلى 125 مليار ريال، كانت نسبة التمويل المحلي منها 60.5% فيما بلغت نسبة التمويل الدولي 39.5% من إجمالي الخطة.

المركـز الوطنـي لإدارة الديـن يصـدر سـندات سـيادية بقيمـة 1.5 مليـار يـورو بأكبر شريحة عائد سلبي خـارج الاتحـاد الأوروبي

أعلـن المركـز الوطنـي لإدارة الديـن الانتهـاء مـن اسـتقبال طلبـات المسـتثمرين عـلى إصـداره الـدولي الثـاني للسـندات بعملـة اليـورو ضمـن برنامـج حكومـة المملكـة العربيـة السـعودية الـدولي لإصـدار أدوات الديـن، وفي خطـوة تاريخيـة غـير مسـبوقة، فقد قـام المركز باسـتغلال الفرصـة لدخول السـوق اليـورو الأوروبي (ثاني أكبر سـوق بعـد سـوق الـدولار الأمريـكي) بإصـدار أدوات ديـن بعائـد سـلبي. ليكـون أكـبر شريحـة أصـدرت بالسـالب خـارج دول الاتحـاد الأوروبي.

ووصـل المجمـوع الـكلي لطلبـات الاكتتـاب أكـثر مـن 5 مليـار يـورو حيـث تجـاوزت نسـبة التغطيـة أكـثر مـن 3 أضعـاف إجـمالي الإصـدار. وقـد بلغ إجـمالي الطـرح 1.5 مليار يـورو (ما يعـادل 6.83 مليـار ريـال سـعودي) مقسـمة عـلى شريحتـين كـما يـلي :

- **1 مليـار يـورو** (مـا يعـادل 4.55 مليـار ريـال سـعودي) لسـندات 3 سنـوات استحقـاق العـام 2024م
- و **نصـف مليـار يورو** (ما يعادل 2.28 مليار ريال سـعودي) لسـندات 9 سنـوات استحقـاق العـام 2030م

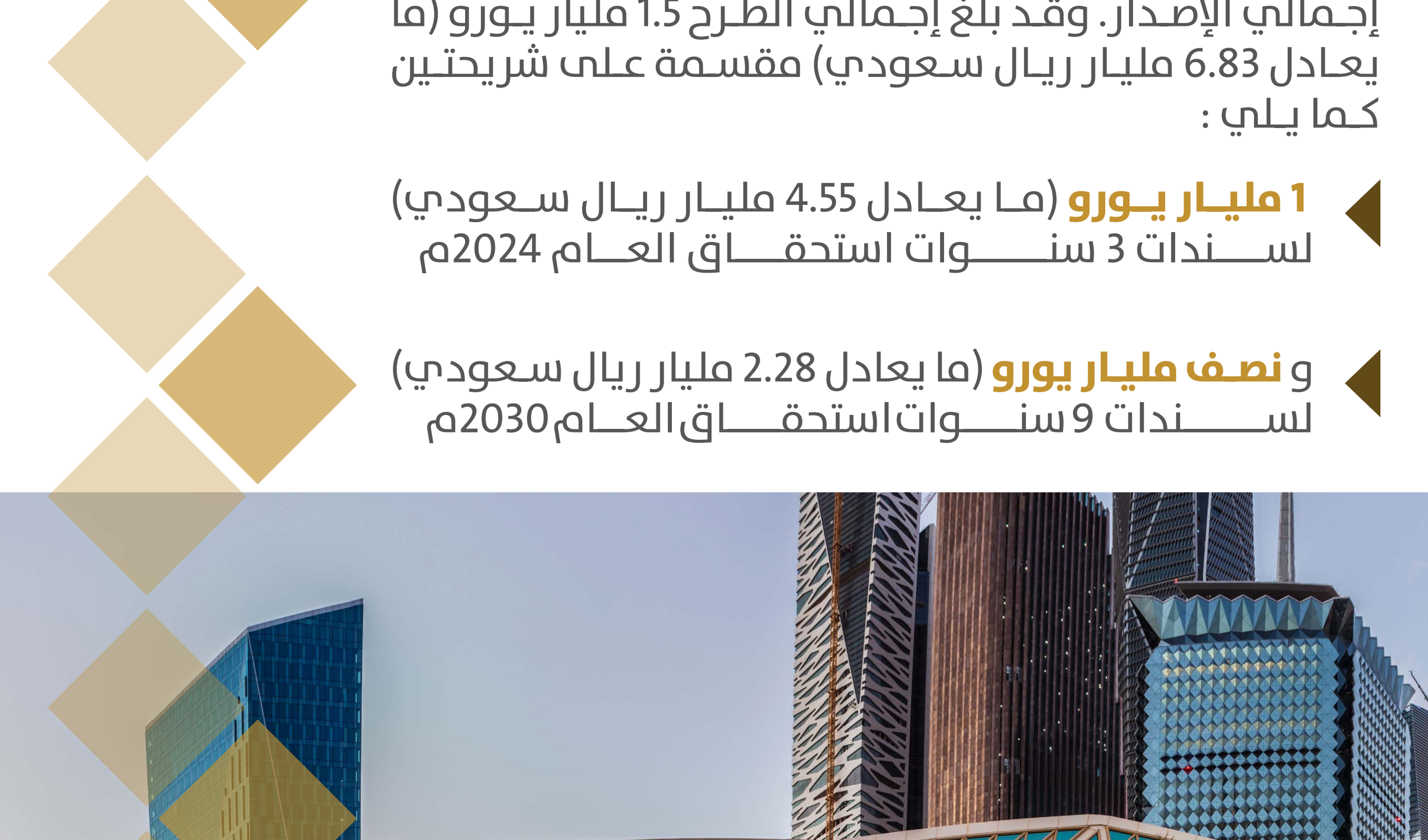

بقيمة تجاوزت 33.48 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يكمل ثاني عملية إعادة شراء مبكر تقوم بها المملكة

تمكن المركز من إتمام ثاني عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك مستحقة خلال عام 2022م بقيمة تجاوزت 33 مليار ريال وإصدار صكوك حكومية مقابلها.

وتعد هذه العملية إحدى مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين التي تهدف إلى توحيد الإصدارات المحلية للمُصدر ضمن إطار برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي. وتعتبر هذه الخطوة هي المرحلة الثانية من مراحل المبادرة التي بدأت في عام 2020م، والتي سيتبعها مراحل أخرى وصولاً إلى توحيد كامل الإصدارات المحلية والسماح لجميع حاملي الصكوك بالاستفادة من الاسترداد الزكوي المطبق في برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي.

كما تعد هذه المبادرة استمراراً للجهود التي يبذلها المركز لتعزيز السوق المحلية، ومواكبة تطورات السوق التي انعكست في ارتفاع حجم التداولات في السوق الثانوية، كما أنها تفعيلٌ لدور المركز في إدارة التزامات الدين الحكومية والاستحقاقات المستقبلية، وضمان وصول المملكة إلى أسواق الدين بسعر عادل، ولتتكامل الجهود مع المبادرات الأخرى لتعزيز المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

للمـــــرة الثانيـة عـلى التـــــوالي ، المركـز الوطنـــي لإدارة الديـن يتـوج بجائـزتي "جلوبـال كابيتـــــال" لجوائـز السـندات للعـام 2021م

بإنجــاز وطنـــي للملكـــة العربيـــة السـعودية، توّج المركـز الوطني لإدارة الديـــن بجائـــزتي "جلوبـــال كابيتـــال" لجوائز السـندات للعـام 2021م بوصفه

"أفضـــل مصـــدر سـيادي لأدوات الديـن في الشـــرق الأوســـط"

و

"أفضل مصـدر لأدوات الديـن في الأســـــواق النـــاشـــئة"

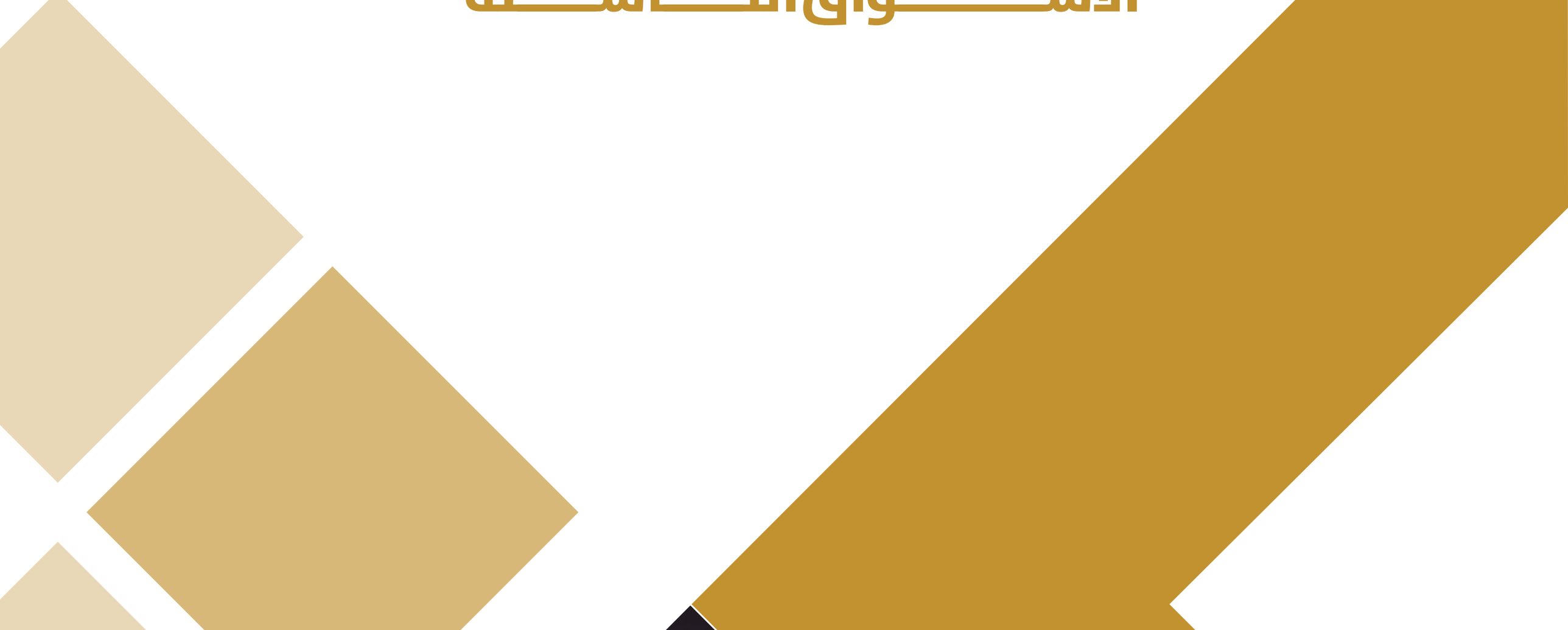

وكالة "موديز" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة مقارنة بتقريرها الذي نشرته في شهر يونيو 2021م. وتوقعت الوكالة عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في عام 2021م، مع تقلّص نسب العجز في المالية العامة في عام 2021م، مصاحبة لتقلص في مستوى حجم الدين على المدى المتوسط.

وأشادت الوكالة باتساق المملكة في سياساتها المالية بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط. وتشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى أنه بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي نتيجة الخروج من جائحة (كوفيد- 19)، وتحسن أسعار النفط يظل المركز المالي وصافي الأصول الخارجية قويّاً بما يكفي لدعم التصنيف الائتماني. كما وأشارت الوكالة بأن أحد الركائز الأساسية للتعديل في النظرة المستقبلية هو التزام الحكومة بالإصلاحات المالية على المدى المتوسط، بما في ذلك برنامج الاستدامة المالية والذي يهدف إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين فعالية إدارة المالية العامة ودعم إعادة بناء الاحتياطيات كأحد ركائز القواعد المالية. وقد ساهم البرنامج خلال الفترة 2015م - 2020م في نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة تتجاوز 18% مقارنة بنسبة 10% في 2015م، كما خفض النفقات الأولية والتي لا تشمل خدمة الدين من نسبة 56% إلى نسبة 53% في 2020م.

وكالة "فيتش" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة)

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" مساء يوم الخميس 15 يوليو 2021 تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة). لتكون المملكة ضمن الدول القليلة في العالم التي تمكنت من تعديل النظرة المستقبلية لتصنيفها الائتماني بإصلاحاتها الاقتصادية وإجراءاتها المناسبة لاحتواء جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

وزارة الماليـة والمركـز الوطنـي لإدارة الدين يوقعـــان اتفاقية مـع مصــرف الراجحـــــي لانضمامه إلى برنامـــج المتعاملـين الأوليـين بـأدوات الديـن الحـكومية

وقّعـت وزارة المالية والمركـز الوطني لإدارة الديــن اتفاقيــة مــع مــصرف الراجحــي لتعيينــه كمتعامــل أولي بـأدوات الديـن الحكوميـة يـوم الأحـد 7 محـرم 1443هـ الموافـق 15 أغسـطس 2021م بمقــر وزارة الماليــة بالريــاض، لينضــم بذلــك مــصرف الراجحــي إلى المؤسســات الماليــة التــي ســبق انضمامهــا إلى برنامــج المتعامليــن الأوليــين وهــم:

المركز الوطني لإدارة الديـن
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

وزارة الماليــة
Ministry of Finance

مصرف الراجحي
alrajhi bank

الأهلي SNB

البنـــك الأهـــلي السعـــودي

ســاب SABB

البنـــك السـعودي البريطاني (ساب)

بنك الجزيـرة
BANK ALJAZIRA

بنـــك الجزيــرة

مصرف الإنماء
alinma bank

مصرف الأنـــماء

وكالـــــــة اس أند بي تحدث تقريرها الائتـماني للسـعودية عنـد "A-" مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة

حدثـت وكالـــــة التصنيـف الائتـماني اس أنـد بي تقريرهـــا الائتـــــماني للمملكـة العربيـة السـعودية، مؤكـدةً تصنيفهـا للمملكـة الـذي نشرتـه في شــهر مــارس 2021م عنــد "A-" مــع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة. وتوقعـت الوكالــة عــودة الاقتصــاد السـعودي إلى النمــو الإيجــابي في 2021م، وعـــودة مستوى الحســاب الجـــاري إلى الفائـــض مـــــع تقليـص نسـب العجــز في الماليــة العامــة في عـــــام 2021م، وانتعــاش النشــاط الاقتصادي غير النفطـــي في الربـــع الثاني مـن عام 2021، مـع تطورات في عـدد مـن القطاعـات بمجـال العقـارات والتصنيــع وتجــارة الجملــة والتجزئــة والمطاعــم والفنــادق.

صكوك حكومة المملكة العربية السعودية المقومة بالريال السعودي تنضم إلى مؤشر "فوتسي راسل" العالمي الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة (FTSE EMGBI)

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يرحبان بإعلان فوتسي راسل (FTSE Russell)، المزود العالمي للمؤشرات، مساء أمس الخميس الموافق 30 سبتمبر 2021م انضمام صكوك حكومة المملكة العربية السعودية المقومة بالريال السعودي إلى مؤشرها العالمي الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة (FTSE EMGBI) وذلك ابتداء من شهر أبريل 2022م.

وزارة الماليـة والمركـز الوطنـي لإدارة الديـن يوقعـان مذكـرات تفاهـم مـع أربـع مؤسسـات ماليـة دوليـة بشـأن انضمامهـا إلى برنامج المتعاملـين الأوليين بـأدوات الـدين الحكومية المحليـة

وقَّعـت وزارة المالية والمركـز الوطني لإدارة الديـن مذكـرات تفاهـم مـع كل مـن بي أن بي باريبـا (ParibasBNP) ومجموعـة سـيتي المصرفيـة (Citi) وغولدمـان ساكس (Goldman Sachs) وجـي بي مورجـان (J.P. Morgan) تزامناً مـع مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الـذي يعقـد في مدينـة الريـاض خـلال الفـترة 22-20 ربيـع الأول 1443 هـ الموافـق 28-26 أكتوبـر 2021م. وتأتي هـذه الخطـوة لدراسـة إمكانيـة انضـمام تلـك المؤسسـات كمتعامليـن أوليـين بـأدوات الديـن الحكوميـة المحليـة في برنامـج المتعامليـن الأوليـين. وقـد وقـع المذكـرات مـن جانـب وزارة الماليـة معـالي رئيـس اللجنـة التوجيهيـة الأسـتاذ عبدالعزيـز الفريـح، ومـن المركـز الوطنـي لإدارة الديـن سـعادة الرئيـس التنفيـذي المكلـف الأسـتاذ هـاني المدينـي، وممثلـو المؤسسـات الماليـة.

التنظيمـــــات في القطاع المالي

البنـــــك المركـــــزي السـعودي يعلن تمديد برنامـج تأجيـل الدفعـات لمدة سنـــــة إضافيـة

يُعلـن البنـك المركـزي السـعودي تمديـد فـترة **برنامـج تأجيـل الدفعات Deferred Payment Program** أحـــد برامـج البنـك المركـزي لدعـم تمويـل القطـاع الخـاص - لسـنة 2021م؛ مـدة ثلاثـة أشـهر إضافيـة مـن تاريـخ 1 يناير 2022م إلى 31 مـارس 2022م وذلـك دعـماً للمنشـآت المتناهيـة الصغـر والصغـيرة والمتوســـطة، التـي مـا زالـت متأثـرة مـن الإجـراءات الاحترازيـة المتخـذة لمواجهـة جائحـة فـيروس كورونـا وفقـاً لتقييـم جهـات التمويل.

الجديـر بالذكـر، أن عـــــدد العقـود المســـــتفيدة مـن برنامـج تأجيـل الدفعـــــات منـذ انطلاقــه في 14 مـــــارس 2020م حتـى تاريخـه تجـاوز 107 آلاف عقـد، فيـما بلغـت قيمـة الدفعـــــات المؤجلـة لتلـك العقـود نحـو 181 مليـــــار ريـال.

البنـك المركـزي السـعودي يصـدر "سياســـة المصرفــية المفتوحـة"

أصــدر البنــك المركــزي الســعودي "سياسـة المصرفيـة المفتوحـة"، التي في حـال تطبيقهـا سـوف تمكـن عملاء البنـوك مـن إدارة حسـاباتهم البنكيـة، ومشـاركة البيانـات بشـكل آمـن، حيـث يتـاح للعمـلاء السـماح للطـرف الثالـث مـن مـزودي الخدمـات بالوصـول إلى المعلومـات البنكيـة الخاصـة بـه مـن خــلال موافقــة صريحــة وواضحــة، ومــن ناحيــة أخــرى يمكــن للعمــلاء الاســتفادة مــن أفضــل المنتجــات والخدمـات الماليـة بـدءاً بدمـج جميـع الحسـابات في لوحــة تحكــم واحــدة، وانتهـاء بإيجـاد أنمـاط أكـثر سلاسـة في الأنشــطة المصرفيــة اليوميــة.

و تتســق المصرفيــة المفتوحــة مــع أهـم الأهـداف الإسـتراتيجية المنبثقـة مــن رؤيــة المملكــة 2030، وبرنامــج تطويــر القطــاع المــالي، وتمكــين المؤسسـات الماليـة مـن دعـم نمـو القطـاع الخـاص، مـن خـلال فتـح المجال أمـام جهـات جديـدة لتقديـم الخدمات الماليــة، إضافــة إلى تعزيــز الاقتصــاد الرقمــي.

موافقة مجلس الوزراء على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 2/6/1424هـ. حيث أوضح محافظ البنك المركزي أن هذه الموافقة تأتي ضمن الجهود المستمرة؛ لدعم استدامة واستقرار القطاع المالي، وتعزيز المراكز المالية لشركات التأمين، ودعم الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. حيث ستعزز هذه التعديلات من دور البنك المركزي في حفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمستثمرين. ويأتي هذا التعديل بعد مقارنة النظام السابق مع أفضل الممارسات في عدد من دول مجموعة العشرين، وغيرها من الدول الرائدة في مجال التأمين.

إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين

صدور قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، والتي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاولتها لأنشطتها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل.

اكتمال اندمـــــاج شركتـــي تأمـين

تكريـم رئيـسيَ مجلـسيَ إدارة شركتي **"الجزيـرة تكافـل تعـاوني"** و **"سـوليدرتي السـعودية للتكافـل"** بعـد نفـاذ عمليـة اندماجهـما مؤخـراً، وذلـك بحضـور الرئيـس التنفيـذي للشركـة الدامجـة. ويعـدّ هـذا الاندمـاج الثالـث الـذي يشـهده قطـاع التأمـين بعـد تنظيمـه، حيـث سـبقه اندمـاج شركـة ولاء للتأمـين التعـاوني مـع شركـة متلايـف والمجموعـة الأمريكيـة الدوليـة والبنـك العـربي الوطنـي للتأمـين التعـاوني، واندمـاج شركـة اتحـاد الخليـج للتأمـين التعـاوني مـع الشركـة الأهليـة للتأمـين التعـاوني.

الموافقة الكريمة على نظام المدفوعات وخدماتها

إن هذه الموافقة تمثّل حرص القيادة على دعم تطور القطاع المالي والمحافظة على استقراره وعدالة التعاملات فيه، حيث تمكّن أحكامُ هذا النظام البنكَ المركزي السعودي من ممارسة الصلاحيات الرقابية والإشرافية على قطاع المدفوعات في المملكة وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يعزز الالتزام بالمعايير ذات العلاقة، كذلك دعم مساهمة القطاع المالي في توفير خدمات المدفوعات من خلال توظيف التقنيات المالية، وتوسيع قاعدة المشاركين فيه من القطاع الخاص.

اختتام برنامج الأمن السيبراني (Secure) بنسخته الثالثة

يهدف برنامج الأمن السيبراني (Secure) إلى تدريب وتأهيل مجموعة من الكوادر الوطنية في مجال الأمن السيبراني للعمل في القطاع المالي، حيث احتوى البرنامج على تأهيل علمي، وتدريب وتطبيق عملي على يد خبراء عالميين في هذا المجال، إضافة إلى التدريب على رأس العمل، والمشاركة في حلقات نقاش، والعمل على مشاريع جماعية، وتقديم عرض يعكس تجربتهم.

وقد شارك في البرنامج **21 متدرباً ومتدربةً**، خضعوا لتدريب مكثف استمر لمدة ستة أشهر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واشتمل على أربعة مسارات رئيسة، هي:

الدفاع والحماية

الهجوم واختبار الاختراق

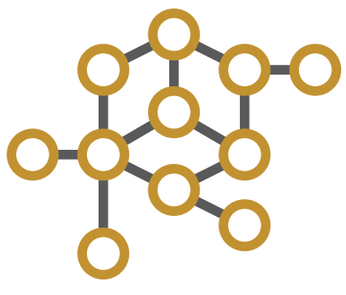

البنية التحتية والهيكلة

الحوكمة وإدارة المخاطر

تجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمن السيبراني (Secure) يساهم في بناء كوادر مؤهلة، وصناعة جيل واعد من المختصين السعوديين في مجال الأمن السيبراني للقطاع المالي، مما يجعلهم قادرين على المساهمة في حماية هذا القطاع الحيوي، وقيادة أمن المعلومات نحو التميز والابتكار.

البنك المركزي السعودي يصدر الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في القطاع المالي

أصدر البنك المركزي السعودي الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في عدد من مؤسسات القطاع المالي بالمملكة (البنوك والمصارف المحلية، والمدفوعات السعودية، وشركات المعلومات الائتمانية)، وذلك استناداً إلى الصلاحيات المنوطة بالبنك المركزي بموجب نظامه، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 36) وتاريخ 11 / 04 / 1442هـ، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة؛ والذي يهدف إلى تحديد ومعالجة المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات بشكل فعّال للقطاع. وأوضح البنك المركزي، في تعميم موجه إلى تلك المؤسسات المالية العاملة في المملكة؛ أن إصدار هذا الدليل يأتي انطلاقا من حرصه على تحسين مستوى الممارسات المتعلقة بحوكمة تقنية المعلومات في ظل التطور التقني، وذلك من خلال إيجاد ضوابط فعّالة في تطوير البنى التحتية للأنظمة والتطبيقات؛ لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تقنية المعلومات في المؤسسات المالية، إضافة إلى تقليل مخاطر تقنية المعلومات المتطورة والتقنيات الناشئة. لافتاً في هذا الصدد إلى أنه يتعيّن على المؤسسات المالية المعنية بموجب الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات الالتزام بما ورد فيه.

تطويـر وتعديـل اللوائـح والقواعـد المنظمـة للسـوق الماليـة 1/2

اسـتمرارًا لجهـود هيئـة السـوق الماليـة المبذولـة في تطويـر التشريعـات وتحسـين البيئـة التنظيميـة بهـدف تعزيـز الاسـتقرار في السـوق الماليـة، عملـت الهيئـة خـلال العـام 2021م عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن المشـاريع المتعلقـة بتطويـر اللوائـح والقواعـد التنظيميـة، تضمنـت عـلى الآتي:

اعتـماد تعديـل لائحـة سلوكـيات السـوق

اعتـماد تعديـل قواعـد طـرح الأوراق الماليـة والالتزامـات المستمرة وقائمة المصطلحـات المستخدمة في لوائـح هيـئة السـوق الماليـة وقـواعدها

اعتماد تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

اعتـماد لائحـة صناديـق الاسـتثمار ولائحـة صناديـق الاسـتثمار العقاري وقائمة المصطلحات المستخدمة فـي لوائح هيئـة السـوق الماليـة وقواعدها

تطويـر وتعديـل اللوائـح والقواعـد المنظمـة للسـوق الماليـة 2/2

اعتمـــاد تعديـــل القواعـــد المنظمة للبيع على المكشـــوف

اعتمـــــاد تعديـــــل لائحة إقراض الأوراق المالية المدرجـــــة

اعتمـــــاد تعديـــــل إجـــراءات الســـوق والمـــركـــز

اعتمـــاد تعديـل قائمـة المصطلحـات المسـتخدمة فـــي قـــواعد السـوق

اعتمـــــــاد تعديـــــل تعليـمات تصريـح تجربـة التقنيـة المـــالية

اعتماد تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية

اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية وتفعيل ربط مركز الإيداع الدولي (كلير ستريم)

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن الموافقة على التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية. حيث تنظم هذه التعليمات إجراءات طلب الربط وشروطه وحسابات مركز الإيداع المتعلقة بالربط وأحكام عامة أخرى. وتهدف إيداع من خلال هذه التعليمات، إلى تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية ورفع كفاءة وجاذبية السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب. كما أعلنت إيداع عن تفعيل الربط مع «كلير ستريم»، مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، لتتيح للمستثمرين الدوليين الاستفادة من خدمات مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (ICSD). وسيتيح الربط مع مركز إيداع لعملاء كلير ستريم الدوليين إمكانية الاستثمار في سوق الصكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في تداول السعودية.

إصدار الدليل الارشادي حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أصدرت تداول السعودية دليلاً إرشادياً بشأن الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من أجل تعزيز النمو المستدام في المملكة. يؤكد الدليل الإرشادي على التزام السوق المالية السعودية المستمر بدعم الشركات المدرجة، ورفع مستوى الوعي بأهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في السوق المالية السعودية.

إعلان صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة تداول السعودية عن تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون

أعلن صندوق الاستثمارات العامة، بالتعاون مع مجموعة تداول السعودية، عن عزمه تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار جهود مكافحة تغير المناخ.

وبموجب هذه المبادرة، تصبح المنصة الوجهة الرئيسية للشركات والقطاعات المختلفة التي تسعى إلى تقليل انبعاثاتها الكربونية من خلال شراء أو بيع أرصدة تعويض الكربون المكافئ عالية الجودة، التي تم التحقق منها والموافقة عليها.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

270% نمو في الاستثمار الجريء بالمملكة خلال عام 2021 بإجمالي 2 مليار و 55 مليون ريال

كشف تقرير الاستثمار الجريء في المملكة أن عام 2021 شهد تنفيذ استثمارات بقيمة قياسية بلغت 2 مليار و 55 مليون ريال في شركات ناشئة سعودية، محققاً نمواً بنسبة بلغت 270% مقارنة بعام 2020، في حين نما عدد الصفقات في الشركات الناشئة السعودية بنسبة تجاوزت 54% مقارنة بعام 2020 وبإجمالي 139 صفقة.

وأكد التقرير الصادر عن منصة MAGNiTT المتخصصة ببيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة، وبرعاية من الشركة السعودية للاستثمار الجريء التي أسستها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، أنه على الرغم من أن عام 2020 كان عاماً إيجابياً للاستثمار الجريء في المملكة إلا أن عام 2021 شهد تدفقات أكبر إذ سجلت قيمة الاستثمارات الجريئة وعدد الصفقات المنفذة خلال العام رقماً قياسياً جديداً وتقدمت المملكة من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي قيمة الاستثمار الجريء، مستحوذة على 21% من إجمالي قيمة الاستثمار في المنطقة صعوداً من حصة نسبتها 15% في عام 2020. وكانت نسبة النمو المسجلة بين عام 2020 و2021 في قيمة الاستثمار الجريء في المملكة هي الأعلى بين أنشط ثلاثة دول في المنطقة.

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

وقد ارتفع عدد المستثمرين الذين استثمروا في شركات ناشئة سعودية إلى مستوى قياسي جديد بلغ 76 مستثمراً، محققاً نمواً بنسبة بلغت 52% مقارنة بعام 2020. وتصدر قطاع التقنية المالية المشهد من حيث عدد الصفقات، في حين استحوذ قطاع التجارة الإلكترونية على الحصة الأكبر من قيمة الاستثمار الجريء في السعودية خلال عام 2021.

تقـدم ترتيـب المملكـة في مؤشرات التنافسـية العالميـة

حققـــت المملكـــــة العربيـــــة السـعودية المرتبـة 12 في مـؤشر توافـر رأس المـال الجـريء ضمـن أبـرز المـؤشرات الفرعيـة في تقريـر الكتـاب السـنوي للتنافسـية العالميـة الصـادر عـن مركـز التنافسـية العالمي، ويـأتي هـذا الترتيـب انعكاسـا لحـرص الهيئـة العامـة للمنشـآت الصغـيرة والمتوسـطة "منشـآت" عـلى خلـق بيئـة تنافسـية تشـجع دخـول منشـآت جديـدة إلى السـوق وتمكين المنشـآت الصغـيرة والمتوسـطة مـن النمـو والتوسـع، وإيجـاد الحلـول التمويليـة المناسـبة والفـــــرص الاسـتثمارية، وذلـك لرفـع مسـاهمتها في الناتـج المحـلي الإجـمالي إلى 35% في 2030م. وأسـهمت مبـادرة الاسـتثمار الجـريء التـي أطلقتها "منشـآت" في تقـدم المملكـة في مـؤشر توافر رأس المـال الجـريء، خصوصًـا أنهـا تهـدف إلى تحفيـز التمويـــل الرأسـمالي للمنشـآت الصغـــــيرة والمتوسـطة وريـادي الأعـــــمال، وتعزيـز سـبل الاسـتثمار في المنشـآت الناشـئة خلال مراحـل نموهـا المختلفـة، واسـتغلال القـدرات المحليـة مـن خـلال الاسـتثمار في الـشركات في المراحـل المبكـرة ومراحـل النمـو بهـدف خلـق عوائـد ماليـة للمسـتثمرين وتحقيـق عوائـد اسـتراتيجية تخـدم نمـو الاقتصـاد في المملكـة العربيـة السـعودية.

2,164 منشآة مستفيدة من مبادرة الإقراض غير المباشر

1. ساهمت المبادرة في خفض متوسط هامش التمويل من 15% في عام 2018 لتصبح 8.4% هذا العام

2. بلغ إجمالي مبلغ التمويل الممنوح للمنشآت عبر شركاء المبادرة 2,359 مليون ريال

3. بلغ عدد العقود 2,895 و عدد المنشآت المستفيدة أصبح 2,164 منشأة

4. تحفيز شركات التمويل بزيادة التسهيلات المقدمة للمنشآت بأكثر من 6.4 مليار ريال وهو ما يعادل حوالي 83% منذ إطلاق المبادرة

10.2 مليـار ريـال تمويـلات لـ 5,546 منشـأة عـبر «كفالـة»

.1

أصـدر البرنامـج كفـالات بقيمـة 10.2 مليـار خـلال العـام 2021 ونتـج عـن الكفـالات الصـادرة تمويـل بقيمـة 13 مليـار ريـال

.2

اسـتفاد مـن البرنامـج خـلال عـام 2021 عـدد 5,546 منـشأة

.3

حـقق برنامـج كفالـة نسـبة 47% نمـو في المناطق الرئيسـية لعام 2021 وذلـك حسـب عـدد المنشـآت المسـتفيدة مقارنـة في العـام 2020

.4

حقـق برنامـج كفالـة نسـبة 180% نمـو في المناطق الواعـدة لعام 2021 وذلـك حسـب عـدد المنشـآت المسـتفيدة مقارنـة في العام 2020

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تطلق منتج الاستثمار في صناديق الدين وصناديق الدين الجريء

أطلقت الشركة السعودية للاستثمار الجريء منتج الاستثمار في الصناديق التي تقدم أدوات الدين والصناديق التي تقدم أدوات الدين الجريء وأيضاً منتج الاستثمار في صناديق مسرعات الاعمال واستوديوهات الشركات الناشئة، وتأتي هذه المنتجات من منطلق سعي الشركة لسد فجوات التمويل الحالية.

التثقيف المالي

البنك المركزي السعودي يطلق تطبيق "مالي" لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال

أطلق البنك المركزي السعودي تطبيق "مالي" كإحدى الأدوات التعليمية الفريدة في المملكة؛ لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال، وإعداد جيل مثقف مالياً، يعي ويدرك أهمية المال، وضرورة الحفاظ عليه. ويستهدف تطبيق "مالي" فئة الأطفال من عمر 8 سنوات حتى 12 سنة، حيث يساعد في إكسابهم المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية على الوجه الصحيح، بعيداً عن الممارسات الخاطئة في التعامل مع المال، مع التركيز على إكسابهم المعارف والاتجاهات الصحيحة المتعلقة بالثقافة المالية.

برنامج "تطوير القطاع المالي" يكرِّم شركة سدكو نظير جهودها في نشر التثقيف المالي

كرم مدير عام مكتب برنامج تطوير القطاع المالي سعادة الاستاذ فيصل الشريف، بالنيابة عن وزير المالية مجموعة سدكو القابضة حيث أطلقت برنامج "ريالي" ضمن مبادراتها المجتمعية لتوجيه المهارات اللازمة لرواد الأعمال، مثل:

- **إدارة التدفقات النقدية والتخطيط المالي**

- **المحاسبة المسؤولة من أجل تمكينهم من إدارة أعمالهم بنجاَ ح**

وتمت توسعة نطاق البرنامج بهدف مساعدة الأعمال الناشئة في التغلب على الصعاب والعقبات المالية، وتطوير روابط وقنوات تواصل مع حاضنات ومُسرِّعات الأعمال، وغرف التجَارة والصناعة داخل المملكة للمساعدة في تمكين رواد الأعمال وتيسير سُبل النجاح لأعمالهم.

محافظ البنك المركزي السعودي يثمّن جهود "البنوك السعودية" في تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء

ثمّن معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك الجهود المبذولة من لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في "البنوك السعودية"؛ الهادفة إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية لدى كافة أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، ورفع نسبة الوعي مالياً من خلال التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية، والاستخدام الآمن لتلك التعاملات، إلى جانب القضايا والمستجدات ذات العلاقة بالنشاط المصرفي على المستوى المحلي والعالمي.

البنـك المركـزي السـعودي يحصـل عـلى جائـزة أفضـل بنـك مركـزي نظـير جهـــــــوده المتميزة في المالية الإســـلامية

منحـت لجنـة جوائـز الماليـة الإسـلامية العالميــة -Global Islamic Finance) Awards (GIFA - البنــك المركــزي السـعودي جائـزة أفضـل بنـك مركـزي لعـام 2021م؛ نظـــــير مسـاهماته المتميزة في الماليـــة الإســـلامية، وذلــك خــلال حفــل تسـليم الجوائــز السـنوي الحـــادي عـشر، الـذي نُظّـم افتراضيــا يــوم 14 ســبتمبر 2021م.

البنـك المركـزي السـعودي يطلـق برنامـج دعـم الأبحـاث في الماليـة الإسـلامية

أطلــق البنــك المركــزي الســعودي برنامــج دعــم الأبحــاث في الماليــة الإســلامية؛ مســاهمة منــه في دعــم الباحثــين داخــل المملكــة العربيــة الســـــعودية وخارجهـــا، والنهوض بالبحـــث العلمـي، والاسـتفادة مـن مخرجاتــه.

وأوضـح البنـك المركـزي أن البرنامـج يعـزز الـدور الريـادي للمملكـة في قطـاع الماليـة الإسـلامية عالميًـا، والحـــرص المتواصـــل مـن البنـــك عـلى تكامـل المنظومـة البحثيـة؛ إدراكاً منـه لمسـؤوليته المجتمعيـة ودوره المحـوري في هـذا المجـال. وسيســـهم هـــذا البرنامـج في تحقيـق مسـتهدفات رؤيـة المملكـة 2030 التـي تعـزِّز المكانـة المعرفيـة للمملكـة، ومـن جانـب آخـر سـيقدم البرنامـج الفرصـة للباحثـين لتطويـر الحلـول والمسـاهمات العلميـة للرقـي بالتطـور النوعـي للماليـة الاسـلامية.

البنـــك المركـــزي الســـعودي يطلق النســـخة الأولى مـن منصـة البيانـات المفتوحـة

أطلـــق البنـــك المركـــزي الســـعودي النســـخة الأولى مـن "منصـة البيانـات المفتوحـــة"، والتـــي تحتـــوي عـــلى الإحصـــاءات والمـــؤشرات الاقتصاديـــة والماليـــة والنقديـــة للمملكـــة. وتـــأتي هـــذه الخطـــوة كجـــزء مـــن التـــزام البنـــك المركـــزي بتوفـــير معلومـــات وبيانـــات دقيقـــة وحديثـــة للمختصـــين والمهتمـــــــين، وتحقيـــــــق أعلى مســـتويات الشـــفافية، والاســـتفادة مـــن أفضـــل الممارســـــات الدوليـــة. وتتيـــح منصـــة البيانات المفتوحـــة عدداً مـــن المزايا؛ منهـــا: اســـتعراض البيانات والمـــــــؤشرات والرســـوم البيانيـــة مبـــاشرة مـــن خـــلال المنصـــة، وتصفـــح البيانات على مســـتويات تفصيليـــــــة (Tree Data Structure)، واختيـــــــار مجموعـــة مـــن البيانـــات والمـــؤشرات مـــن مختلـــف القطاعـــات وعرضهـــا في صفحـــة واحـــدة، كـــما تمكّـــن منصـــة البيانـــات المفتوحـــة مـــن تحميـــل المعلومـــات المتاحـــة بصيـــغ مختلفـــة مثـــل (Excel وCSV)، وتحديـــد الفـــترة الزمنيـــة ودوريـــة البيانـــات والمؤشرات المـــراد اســـتعراضها أو تحميلهـــا. إلى جانـــب ذلـــك، توفّـــر المنصـــة أيضـــاً سلاســـل زمنيـــة للبيانـــات والمـــؤشرات، بالإضافـــة إلى خاصيـــة البحـــث السريـــع.

برنامج تطوير القطاع المالي

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر:
وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، و الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، مجموعة تداول السعودية القابضة، والهيئة العامة للإحصاء ، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني FSDP@mof.gov.sa

أو لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:
www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp

تنويه:
تعد جميع المعلومات المشار اليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج ــ بأي حال من الأحوال ــ تجاه أيِّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أتَّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذا التقرير